العدول في الرّتبة بين الوظيفة النحوية والبلاغية

أ. نعيمة حمو

مركز ترقية اللغة العربية –بوزريعة–

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية التّقديم والتّأخير في الدّراسات اللّغوية العربية بشكل عام، والجملة العربية بشكل خاص، وكذا تحديد إلى أي علم ينتمي هذا الأسلوب؟ ومن ثم إبراز وظيفته النّحوية والبلاغية من خلال بيان التّغيرات التي تحدث للكلمة داخل التركيب، مما يؤدي إلى تغيير في الرتبة، وهذا لا يحدث اعتباطا فحسب، بل يكون لغرض بلاغي.

الكلمات المفتاحية: التقديم، التأخير، الوظيفة النحوية والبلاغية، الرتبة، الغرض البلاغي.

Résumé: Cet article vise à mettre en évidence, l'importance de l'anastrophe dans les études linguistiques arabes en général, et en particulier, la phrase arabe, ainsi d'identifier à quelle science appartient ce style? Et puis mettre en évidence, la fonction grammaticale et rhétorique dans l'état des changements d'un mot dans la combinaison, qui conduit à un changement dans l'ordre, et cela ne se produit pas seulement au hasard, mais dans un but rhétorique.

Abstract: This article aims to highlight the importance in Arab language studies in general and in particular the Arab sentence, and to identify how this style? Then highlight the grammatical and rhetorical function in the statement of changes of a word in the combination, which leads to a change in the order, and this occurs not just at random, but in a rhetorical purpose.

تمهيد:

يعدّ التّقديم والتّأخير من أهم مباحث علم المعاني، الذي يبحث في بناء الجمل وصياغة العبارات، ويتأمل التّراكيب لكي يبرز ما يكمن وراءها من أسرار ومزايا بلاغية، فهو متغيّر أسلوبي في اللّغة، لأنّه عدول عن القاعدة الأصلية، وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصلية لغرض يتطلّبه المقام، وهذا ما يحدّد الوظيفة النّحوية والبلاغية لهذا الأسلوب ويكون هذا العدول بمثابة منبّه فني يعمد إليه المبدع، ليخلق صورة فنيّة متميّزة، وهو انزياح سياقي يصبح معلما متميزا للشّعرية. لذا نقول إنّ أسلوب التّقديم والتّأخير له المساحة الأكبر في هذه البلاغية، ليصل منشئ الكلام إلى أقصى حدّ من التّأثير في المتلقي، ولأهمية هذا المتغيّر الأسلوبي فقد عني به علماء اللّغة منذ عصر مبكّر، فهذا سيبويه (ت 180هـ) يقول: «كأنّهم كانوا يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهو ببابينه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، وسمّاه ابن جني (ت 392هـ) مع أبواب أخرى بـ: باب شجاعة العربية، لما يولده من معاني بلاغية»[1]

والتّقديم والتّأخير نافذة مشتركة بين علمي النّحو والبلاغة، فتجده في كتب النّحو في أبواب المسند والمسند إليه، وتجده في كتب البلاغة في موضوعات علم المعاني، وهذا ما يثبّت صلة العلاقة بين النّحو والبلاغة. والسّؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يقدم بعض الكلام على بعضه الآخر؟ وما الغرض أو الفائدة من ظاهرة التّقديم والتّأخير؟ أو ما هي أسباب التّقديم والتّأخير؟ وهل هذا التّصرف في البناء النّحوي، يعني مخالفة القواعد أو أنّه يعني العدول عن الأصل؟ وهل أسلوب التّقديم والتّأخير من وظيفة النّحو أو البلاغة، أو من وظيفتهما معا؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث.

1- التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح: عند البحث عن معنى التّقديم والتّأخير في اللغة، نجد أنّ مادة (قدّم) تؤدي معانٍ مختلفة، ذكرتها المعاجم العربية: فالفراهيدي (ت175هـ) في معجم العين يذكر أنّ« القُدمَة، والقَدَم أي: السَّابِقَةُ فِي الأَمْرِ»[2]، ومنه قوله تعالى:«وَبَشِّرِ الذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِم» (سورة يونس: الآية:02) وقال ابن منظور(ت711هـ):«القَدَم والقُدْمَة: السَّابِقَةُ فِي الأَمْرِ، وَتَقَدَّمَ كَقَدَم، وَقَدَم وَاسْتَقْدَمَ: تَقَدَّمَ وَأَخَّرْتَهُ فَتَأَخَّرَ، وَاسْتَأْخَرَ كَتَأَخَّرَ»[3]، ومنه قوله تعالى:«وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَقْدَمِينَ مِنْكُم وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَأْخَرِينَ» (الحجر: الآية:24) وهذا يعني أنّ التّقديم والتّأخير في اللّغة متناقضان حيث يعني الأول بوضع الشّيء أمام غيره، وقد كان خلفه، ويعني الثّاني بوضع الشّيء خلف غيره، وقد كان أمامه، وبالمعنى نفسه انتقل هذا المبحث من الوضع اللّغوي إلى الدّلالة الاصطلاحية.

2- أهمية التّقديم والتّأخير: التّقديم والتّأخير سمة أسلوبية لها أثر عظيم في روعة الأسلوب وبلاغته، ومن أهم مباحث علم المعاني، الذي يبحث في بناء الجمل، وصياغة العبارات ويتأمل التّراكيب لكي يبرز ما يكمن وراءها من أسرار ومزايا بلاغية، وأهمية التّقديم والتّأخير في كلام العرب تتضح من وجهين:1- أنّه سمة بارزة في الكلام، تشهد للعرب بتمكّنهم في الفصاحة، وامتلاكهم ناصية الكلام، وتصرفهم فيه على حكم ما يختارونه، وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه، وفي معانيه، ثقة بصفاء أذهانهم، فهو علامة من علامات سمو التّفكير عند العرب.

2- إنّه كما يقول عبد القاهر الجرجاني: «باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التّصرف بعيد الغاية»[4]، وهذا دليل على أهمية التّقديم والتّأخير عند البلاغيين، وبالأخص عبد القاهر الجرجاني.

فكلّ تغيير يحصل في مستوى التّراكيب فهو مراد ومقصود، ويعدّ سرّ من أسرار العربية ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدّلالة البعيدة، فالعربية كغيرها من اللّغات تتميز بنظام ترتيبي حرّ للكلام، ولعلّ العامل الأكبر في ذلك هو تميزها بالحركات الإعرابية، يقول الجرجاني (ت337هـ): «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدّلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني: فقالوا: (ضرب زيد عمرًا) فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني... ليسعوا في كلامهم يقدموا الفاعل إذا أردوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني»[5]، فتقديم العناصر في تركيب معيّن يحدّده معنى معيّن، والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، ولكون التّقديم والتّأخير أقوى أسباب العدول الذي يفضي إلى الإبداع الفني، ويتميّز التّقديم والتّأخير بالسّعة، وحرية المتكلم التّصرف في التّراكيب اللّغوية وفق الفائدة التي يحصل عليها المخاطب في سياقات التّقديم والتّأخير، والذي يكتسب أهمية خاصة من حقيقة أنّه يخضع للطّابع الخاص، فيما يتعلق بترتيب الأجزاء في الجملة فيها.

وفي الأسلوب القرآني تكمن أهميته من حيث إنّ كلّ تقديم وتأخير فيه حكمة بالغة، وقدرة فائقة، ليس فيه ما يفسد المعنى، وإنّما فيه الواضح الجلي البليغ، وليس هناك ما يقوم مقامه فكأنّ المعنى يقتضي ما تقدّم أو تأخّر اقتضاء طبيعيا، بما يؤثر في المتلقي تأثيرا واضحا.

3- أغراض التّقديم والتّأخير: للتّقديم والتّأخير أغراض متعددة متنوعة، يتعيّن أحدها بحسب العنصر المقدّم وبحسب المقامات والأحوال، إلاّ أنّ الغرض الأول من تقديم عنصر ما هو كونه الأهّم من ذكر باقي أجزاء الكلام، والعناية

به أكثر من العناية بذكر غيره، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله في الفاعل والمفعول... «يقدمونا الذي بيانه أهّم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[6]، وجعله الإمام عبد القاهر قاعدة للتّقديم بقوله...«لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، إلاّ أنّه أكّد أنّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكتفي لبيان سبب تقديم لفظ ما، بل يجب أن يفسّر وجه العناية فيه وسبب أهميته التي جعلته يتقدّم في حين تأخر غيره»[7].

ومما ذكروه من أغراض تقديم الخبر المفرد على المبتدأ ما يلي:

1- التّخصيص: كأن يقول أحد: زيد إما قائم أو قاعد، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدها، فالرد عليه يكون بتقديم الخبر لتخصيص المبتدأ به.

2- الافتخار: نحو: تميمي أنا، فتقديم الخبر هنا: يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وهو الافتخار.

3- التّفاؤل أو التّشاؤم: مثل: ناجح زيد، ومقتول إبراهيم.

ومن أغراض تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور:

1- الاختصاص، وذلك في قوله تعالى:(له الملك وله الحمد) فالغرض من التّقديم هنا بيان اختصاص الملك والحمد بالله عزّ وجلّ، لا بغيره، ويجب التنبيه هنا إلى أنّ التّقديم للاختصاص ليس مقصورا على كون المقدم ظرفا والمؤخر مبتدأ.

2- التّنبيه من أول الأمر على أنّ الظرف خبر لا نعت، كما في قول الشّاعر:

لَهُ هِمَمُ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجلُّ مِنَ الدَّهْرِ

فإنّه لو أخّر فقال: همم له، لنتوهم أنّه صفة، فقدّم الخبر للتّنبيه وإزالة الوهم.

ولتقديم المبتدأ على الفعل أغراض كثيرة، منها:

- التّخصيص بالخبر الفعلي، نحو: أنا سعيت في حاجتك، لإفادة الانفراد بالسّعي وعدم الشّركة فيه.

2- تحقيق الأمر، وإزالة الشك: مثل: هو يعطي الجزيل، فليس الغرض هنا ادّعاء اختصاصه بذلك دون غيره، وإنّما الغرض تأكيد المعنى في نفس السّامع.

4- علاقة النّحو بالبلاغة: حدّدت وظيفة علم النّحو بالبحث عن حال أواخر الكلمات عند التّأليف وعن موقع المفردات، وصوغ جملة من المفردات على مقتضى الكلام العربي الصّحيح، وحدّدت وظيفة علم البلاغة العربية بطريقة الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد في علم المعاني، والاحتراز عن التّعقيد المعنوي في علم البيان، لذلك تكمن وظيفة النّحو في الحفاظ على سلامة الجملة من حيث علاقة أركان الجملة بعضها بالبعض الآخر لكن وظيفة علم البلاغة تبدأ عندما تنتهي وظيفة النّحو، والنّحو ينقل الجملة الصّحيحة من النّاحية الإعرابية والتركيبية إلى علم البلاغة ليضفي المتكلم أو الكاتب البليغ إليها جمالا ورونقا أدبيا بالتفنن في أساليب الجملة الصحيحة، وبذلك نصل إلى أن نقول إنّ النّحو هو صحة التكلم، والتعبير في اللغة العربية، والاستقامة على وفق قوانين عربية بغض النّظر عن المقام والحال،

ومقتضاهما، أما البلاغة فهي تحافظ على صحة النّحو، وتزيد عليه من ذوقها وجمالها، فترى النظم متعلقا بالحال والمقام، وتنظر من فوق الصحة من حيث الجودة والرداءة.

5- التّقديم والتّأخير في النّحو والبلاغة: تنحصر وظيفة النّحوي في الجوانب الإعرابية، أما وظيفة البلاغي، فتتجاوز الجانب الإعرابي إلى جوانب دلالية مرتبطة بمسائل نحوية، ومن المسائل المشتركة بين النّحوي والبلاغي المسند والمسند إليه، فالنّحوي يكتفي بتحديد أنواع المسند والمسند إليه، أما البلاغي فيهتم بما يطرأ عليهما من تقديم وتأخير وحذف، وغيرها من التّغيرات النّحوية التّركيبية.

يدرس النّحوي التّقديم والتّأخير وفق معايير النّظام اللّغوي وضوابطه، فيحدد المواضع التي يجوز فيها، أو التي لا يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ، أو تقديم المفعول به على الفاعل- على سبيل المثال- أما البلاغي فلا يكتفي بهذا التحديد، بل يتأمل دلالة التّقديم والتأخير بأشكاله كافة، فيربط أي تقديم وتأخير بمقتضيات السّياق الدّلالي، وبالحالة النّفسية أو الوجدانية للمتكلم، ويعتمد في هذا الرّبط على أنّ كلّ تغيير في ترتيب عناصر التّركيب يقتضي دلالة جديدة.

وإذا عدنا لنقارن ظاهرة التّقديم والتّأخير عند النّحاة والبلاغيين نجد أنّ هذه الظاهرة تكون في جانب الدّلالة، أما عند النحاة فتكون في الجانب التّركيبي النّحوي «فإذا كان النّحوي يشرح تركيبا من نحو:(ضاحكا) جاء زيد، فإنّ البلاغي يحرص على بيان أنّ تقديم (ضاحكا) جاء لغاية ليحقق المتكلم احتياجات المخاطب أو المتلقي الدّلالية، فـ (ضاحكا) تحمل وظيفة تداولية، قد

تكون للتّخصيص أو للتّفاؤل أو لغير ذلك من مقاصد التّقديم وأغراضه»[8]. أي أنّ البلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتّركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد على التّركيب، لأنّها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطا على التّركيب في ذاته حسب، وإنّما في خواصه، كما يقول السّكاكي **(ت 1160هـ- 122م)**. «ولذا كان التركيب مختلفا عن:

جاء ضاحكا زيد

ضاحكا جاء زيد

لأنّ (مقتضى الحال) أو الاعتبار المناسب (للحال) يستدعي في كلّ من التّركيبين السّابقين المختلفين بنية، ناتجا دلاليا يوافق سياقهما ومقامهما، وتفويت ذلك يشدّ البنية إلى جبرية تناسب وظيفتها اللّغوية التّداولية»[9]، وهكذا ينطلق البلاغي من النّظر إلى التّراكيب على أساس صورتها الظّاهرة المنجزة في إطار من التّفاعل بينها، وبين مقتضيات المقام، وإدراك هذه القيمة وجماليتها في التّراكيب، يستلزم استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفا.

وأخيرا نقول إنّ مباحث النّحو يتفق بها فهم البنية التّركيبية ودلالتها، وبمباحث البلاغة تتحدّد أهداف التّعبير والتّواصل، وبهما معا يوقف على دلالة التّراكيب وأسرارها.

5- مواضع التّقديم والتّأخير: قد يكون التّقديم والتّأخير في الحالات التالية:

1- تقديم الخبر على المبتدأ: يقول تعالى: «فَلَهُ أَجْرُهُ» [سورة البقرة الآية:112] ففي هذا المثال تقدم الخبر الذي هو شبه جملة (له) على المبتدأ (أجره) ولو قدّمنا المبتدأ، وقلنا: (أجره له) لعاد الضمير على صاحب الأجر،

وهو الله لا على المأجور، وهو العبد، وهو مؤخر لفظا ورتبة، وفي هذه الحالة يكون التّقديم واجبا، لأنّ المبتدأ اشتمل على ضمير يعود على شيء في الخبر.

وقوله تعالى:«فَلَهُمْ أَجْرُهُم» [البقرة الآية: 62] ففي الآية شاهد آخر بصيغة الجمع، وهو: (فلهم أجرهم) ف (لهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ الثّاني، و(أجر) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضّمة الظّاهرة على آخره، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محلّ جر مضاف إليه، ولا يجوز تأخير الخبر؛ لأنّ الضّمير المتصل بالمبتدأ وهو (هم) عائد على(لهم) وهو جزء من الخبر، فلو قدّم لعاد الضّمير على متأخر لفظا ورتبة، وهذا لا يجوز.كون المبتدأ نكرة، ولا مسوّغ إلاّ تقديم الخبر: وذلك في مثل قوله تعالى:«وَعَلَى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ» [البقرة: 07] ففي هذه الآية الكريمة تقدّم الخبر الذي هو شبه الجملة (على أبصارهم) على المبتدأ (غشاوة)، وفي قوله تعالى:«فِيهِ ظُلُمَات» [البقرة:19] «لَهُم فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ» [البقرة: 114] «وَلَكُم فِي القِصَاصِ حَيَاوَاة» [البقرة: 179] ففي هذه الأمثلة تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا، لأنّ المبتدأ جاء نكرة، لأنّ الخبر مع التّأخير والحالة هذه يوهم بأنّه نعت؛ لأنّ حاجة النّكرة إلى النّعت ليخصصها أقوى من حاجتها إلى الخبر، فكان الحلّ هو أن يتقدم الخبر لئلا يوقع تأخيره لبسا ظاهرا، والتّقديم إنّما هو لرفع لبس الخبر بالصفة. وقد يسوغ الابتداء بالنكرة في حالات، جاز فيها تقديم الخبر وتأخيره، ومسوغات الابتداء بالنّكرة التي وردت في القرآن، منها ما ورد في سورة البقرة، والتي تكون فيها موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى، وذلك في قوله تعالى:«وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك» (البقرة:221) أو العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ما يسوغ الابتداء به، مثل قوله

تعالى:«قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى» (البقرة: 263) وإنّما صحّ الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالصفة، فأخذ العطف الحكم نفسه.

– كون الخبر مما له الصدارة في الكلام: قد يتقدم الخبر على المبتدأ لحالة الصدارة في الكلام بنفسه أو بغيره، بأن يكون شبيها بما له الصدر، وذلك في مثل قوله تعالى«مَا لَوْنُهَا» (سورة البقرة: 79).

ف (ما): اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ رفع خبر مقدّم.

لونها: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضّمة الظّاهرة على آخره، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جر مضاف إليه.

وكذلك في قوله تعالى:«مَاهِيَ» (البقرة: الآية:90) ف (ما) اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ رفع خبر مقدّم، وهي: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ مؤخر.

2– تقديم خبر كان على اسمها: قد يتقدم خبر كان وأخواتها على أسمائها في الحالات التالية:

1– الجواز: يجوز ذلك فيما قاله النّحاة:«ويجوز في الجميع أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم، ولا يمنع من ذلك تساويهما في التّعريف والتّنكير»[10]، وقال ابن مالك:«وتوسيط أخبارها كلّها جائز، ما لم يمنع مانع أو موجب»[11] وفي قوله تعالى:«كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ» (البقرة: 94) فهنا حالة جواز إذا لم يكن هناك ضمير يستوجب تقديم الخبر وليس هناك لبس كي يمنع، فهنا تقدم خبر كان الذي هو شبه الجملة (لكم) على اسم كان (الدار).

2- الوجوب: يجب تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها، بمعنى يجب توسط الخبر بين الفعل والاسم في مواضع، والذي يهمنا في هذه المواضع ما إذا كان في الاسم ضمير يعود على شيء متصل بالخبر لئلا يعود الضّمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك في مثل قوله تعالى:«مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا» (البقرة: 114). هنا تقدّم خبر كان الذي هو شبه الجملة(لهم) على اسم كان الذي هو المصدر المؤول (أن يدخلوها).

3- مواضيع التّقديم في الإسناد:

- **تقديم المفعول به على الفعل:** وذلك في مثل قوله تعالى:«الَّذِينَ مِمَا رَزَقْنَاهُم يُنْفِقُونَ» (البقرة: 03) فقدم هنا مفعول الفعل دلالة على كونه أهم.

6- معاني التّقديم والتّأخير: نسعى من خلال هذا العنصر إلى بيان الوظيفة النّحوية والبلاغية لهذا الأسلوب، وهذا من خلال التغيرات التي تطرأ للكلمة داخل تركيب معيّن وبيان الغرض البلاغي منه، وهذا من خلال ما يلي:

- **التّبرك والتّعظيم:** وذلك في مثل قوله تعالى:«وَلِلّهِ المَشْرِقُ وَالمَغْرِبُ» (البقرة الآية: 115) ففي هذا المثال تقدّم الخبر الذي هو شبه الجملة المتكوّنة من الجار والمجرور على المبتدأ (المشرق) وهذا لغرض التبرك والتعظيم، أو نقول إنّ سبب التقديم في مثل هذه المواضع لعظمة اللفظة والمفردة لأجل الاهتمام بها، وذلك أنّ من عادة العرب الفصحاء أنّهم إذا أخبروا عن مخبر ما وأناطوا به حكما، وقد يشركه غيره في ذلك الحكم، أو فيما أخبر به عنه، وقد عطفت أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم التّرتيب، فإنّهم مع ذلك إنّما يبدؤون بالأهم والأولى.

– **النّفي:** ومن ذلك قوله تعالى: في وصف خمر الجنة:«لاَ فِيهَا غَوْلٌ» ولا هم عنها ينزفون (الصافات: الآية: 47) ففي تقديم الجار والمجرور في قوله (لا فيها غول)، دلالة على نفي الغول عن خمر الجنة، وإثباته لخمور الدنيا، فخمور الدنيا تغتال العقول، أي تفسدها، وينزف عنها شاربوها، أي يسكرون، وتذهب عقولهم، أما خمر الجنة فمنزهة عن ذلك.

ومن هنا نتساءل: لماذا لم يقدم الجار والمجرور في وصف القرآن في أول سورة البقرة في قوله تعالى:«لاَ رَيْبَ فِيهَا» (البقرة:02) كما فعل في الآية السّابقة (لا ريب فيها) أن ينفي الرّيب عن القرآن الكريم دون أن يتعرض للكتب السّماوية الأخرى بمدح أو غير مدح، ولو عكس التّعبير فقال: (لا فيه ريب) أدّى إلى نفي الرّيب عن القرآن، وإثباته في نفس الوقت لغيره من الكتب، وهو غير مراد.

– **تقديم المتعلقات (الجار والمجرور):** تعدّ المتعلقات فضلة أو تابع في بنية الجملة، ولكن قد تتساوى تلك الفضلة مع العمدة في أداء المهمة الدلالية، إذ تتسلط عملية التّحريك التّقدمي على الجار والمجرور ليسبق متعلقه، وبهذا يحدث التوافق بين السّياق الخارجي في هذه التحولات وبين السّياق الدّاخلي، وما فيه من دلالات، ففي قوله:«قَالُوا لَنَا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى» (سورة طه الآية: 91)، ففي هذه الآية تقدّم الجار والمجرور (إلينا) على الفاعل (موسى) لتوجيه عدسة الذّهن إلى أنّهم سوف يستمرون في عبادة العجل حتى يعود إليهم موسى لا إلى غيرهم، فكأنّ التركيز هو على عودة موسى إلى قومه، وليس المهم هو عودته فقط، فيمكن أن يقال إنّ موسى عاد، ولكن لم يعد إليهم، ربّما إلى قوم آخرين أو إلى مكان آخر، فخصّصوا عودته بـ (إلينا) عند ذاك سينظرون في الأمر.

وكذلك في تقديم الجار والمجرور عليه على متعلقه عاكفين، وذلك من أجل تخصيصه بالعكوف، أي نخصه بالملازمة بقصد القربة والتّعبد، ولا نعكف على غيره.

– **تقديم المفعول على الفاعل:** ورد هذا النّوع من التّقديم في آيات كثيرة نورد عددا منها، في قوله تعالى:«وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذِينَ كَفَرُوا المَلاَئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهم وَأَدْبَارَهُمْ وَذُقُوا عَذَابَ الحَرِيقِ» (الأنفال: 50)، ففي هذه الآية تقدّم المفعول به (الذين كفروا): الاسم الموصول وصلته) على الفاعل (الملائكة) لبيان حال الكافرين عند الاحتضار، إذ أخزاهم سبحانه يجعل الضّرب على وجوههم، وأدبارهم، وإنّما خصوها بالضّرب، لأنّ الخزي والنّكال في ضربهما أشدّ، فالمراد تسليط عدسة الذهن عليهم عند احتضارهم، لأنّه ليس كاحتضار المؤمن، وما يلقون من احتضار ومشقة، وإنّ العذاب يصب عليهم صبا لحظة الاحتضار فالنّاتج الدّلالي إذاً تشنيع حالة الكفر، وتغليظ بيان عقوبة الكافرين، فقدّم المفعول (الذين كفروا) ولو قدّم الفاعل (الملائكة) في هذا الموضع لم يفد ذلك المعنى، لأنّه لا يتعلق غرض بذكرهم، فإنّ الملائكة يتوفون بني آدم جميعا مؤمنهم وكافرهم.

– **تقديم المفعول على الفعل:** المألوف في النّظام العربي أن يتصدر الفعل الجملة الفعلية لكن إذا انحرف التّركيب عن هذا النّموذج المعتاد من الكلام، فلا بد من سرّ بلاغي، ودلالة ثانية يختبئان وراء ذلك الانحراف في التّشكيل البنائي الأصلي، وورد في سورة العنكبوت الآية: 40 فكلاّ أخذنا بذنبه، فقدّم المفعول به (كلا) أي أنّ كلّ واحد من المجرمين المذكورين في الآيات السّابقة، كقوم لوط وفرعون وهامان، وغيرهم أهلكوا بسبب ذنبهم وعوقبوا بجنايتهم، وكانت عقوبته بما يناسبهم، فقدم كلا للاهتمام بأمر الاستيعاب والاستغراق، أي كلّ واحد منهم لا بعض من دون بعض.

وقد يأتي موضع تقديم المفعول على الفعل في معنى الحصر، وذلك في قوله تعالى:«إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي الذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ، قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ »(البقرة: 258) فتقديم (ربّي) على (يحي) يفيد الحصر، أي أنّ لامحي ولا مميت إلاّ الله، ولو قيل يحيي ويميت ربّي لكان المراد نسبة الإحياء والإماتة إلى الله على سبيل التّوكيد لا الحصر.

وفي معنى القصر، في قوله تعالى: «وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ »(البقرة: 167) ففي هذه الآية تركيب دال على القصر بالمعاني الثلاث السابقة، وهي هنا ثبوت الخروج من النّار ونفيه عن الكفّار وإثباته بالضّرورة لمن يدخل النار من المؤمنين.

الخاتمة:

– إنّ العدول في الرّتبة من أهم مقومات علمي النّحو والبلاغة، فهما مرتبطان.

– إنّ التّصرف في الكلام لا يكون اعتباطا، وإنّما لعلّة وغرض مقصود.

– إنّ الحرية والسّعة التي يمتلكها المتكلم في سياقات التّقديم والتّأخير، تفسّر الثّراء والتّوسع اللّغوي للغة العربية.

– إنّ التّصرف في البناء النّحوي لا يعني مخالفة القواعد، وإنّما هو عدول جائز ومقبول وضرب من التّوسع اللّغوي.

الهوامش:

(1)– سيبويه بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط. بيروت:1988، دار الكتب العلمية، ج3، ص 228.

(2)– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السمرائي، د.ط. العراق: 1981، **مادة: قدم.**

(3)– ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب،ط1. بيروت:1990: **مادة: قدم.**

(4)– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، دط. القاهرة: 1984، مكتبة اليازجي، ص137.

(5)– الزّجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت:1979 دار النّفائس، ص 220.

(6)– سيبويه بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السّلام محمد هارون، دط. بيروت:1988، دار الكتب العلمية، ج3، ص 230.

(7)– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص138.

(8)– عبد الحميد السيد، دراسات في اللّسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التّراكيب النّحوية والتّداولية، علم النّحو وعلم المعاني، ط1. الأردن: 2004، دار الحامد، ص 128.

(9)– عبد الحميد السيّد، دراسات في اللّسانيات العربية، ص 129.

(10)– أنظر شرح اللّمحة البدرية، ج2، ص10.

(11)– ينظر التّسهيل، ص54.